

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٤

ف/ع/د



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

الرقم :

١٤ يونيو ٢٠٠٤

التاريخ :

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة .. وبعد ..

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادة (٤٣) من القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ،

مع خالص التحية ..

مقدمو الاقتراح

د. ناصر جاسم الصانع

عادل عبدالعزيز الصرعاوي

د. فيصل علي المسلم

د. حسن عبدالله جوهر

أحمد عبدالعزيز السعدون

بحالة اللجنة لشؤون التشريعية والقانونية
ويدرج جدول أعمال اللجنة لقادم

بسم الله

١٤/٦/٢٠٠٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

الاقترح بقانون

بتعديل المادة (٤٣) من القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣

في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

- بعد الإطلاع على الدستور
- وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له ،
- وافق مجلس الأمة على القانون التالي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

(مادة أولي)

يعدل البند ثالثاً ، والبند تاسعاً من الفقرة الأولى من المادة (٤٣) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ _ المشار _ إليه على النحو التالي :

ثالثاً : لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وعدد أعضائها (سبعة) ويدخل في اختصاصها الجانب المالي والاقتصادي من أعمال الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات العامة وما يتعلق بشئون وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة وديوان الخدمة المدنية وديوان المحاسبة والمجلس الأعلى للتخطيط وبنك التسليف والادخار وبنك الكويت المركزي والمؤسسات العامة ذات الطابع المالي والاقتصادي وشركات القطاع العام .

تاسعاً : لجنة الخطة والموازنة وعدد أعضائها (سبعة) ويدخل في اختصاصها الأمور المتعلقة بالميزانيات والحسابات الختامية والاعتمادات الإضافية والنقل بين الأبواب لوزارات الدولة وإداراتها الحكومية والجهات المستقلة والملحقة ومناقشة تقارير ديوان المحاسبة عن الأمور سالفة الذكر وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(مادة ثانية)

" ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتباراً من دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر "

أمير دولة الكويت

جابر الأحمد الصباح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون

بتعديل المادة (٤٣) من القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣

في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

تشير المادة (٤٣) من القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة البند ثالثاً إلى اختصاصات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ، والمادة تاسعاً إلى اختصاصات لجنة الميزانيات والحساب الختامي .

وأوضح أثناء الفصول التشريعية السابقة وجود ارتباط وثيق بين خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والميزانية العامة للدولة ، حيث تعتبر الخطة منطلقاً أساسياً وتعطي التوجيهات والتقدير الكافية للميزانية العامة للدولة ، وتعتبر الميزانية العامة للدولة الأداة التنفيذية لخطة التنمية .

ومن الضروري أن تكون الخطة والميزانية في لجنة واحدة للترابط القوي بينهما وأيضاً لأسباب قانونية يتضمنها القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد أعداد الميزانيات والحسابات الختامية وخاصة المادة (٤) والتي تنص على :

" تشكل بقرار من وزير المالية لجنة عليا للميزانيات برئاسته لمناقشة وتحديد الإطار العام لمشروع الميزانية على أن يمثل فيها ديوان الموظفين ووزارة التخطيط بالاتفاق مع الوزير المختص "

كذلك تركز المذكرة الإيضاحية للميزانية العامة للدولة ، والبيان المالي على الترابط الوثيق بين الخطة والميزانية .

وتنص المادة (٣) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦ في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي على :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

"يراعى في إعداد الميزانية العامة للدولة أو تعديل الاعتمادات الواردة فيها الالتزام بأهداف الخطة السنوية ، ولا يجوز الارتباط أو تمويل أية مشروعات تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمخالفة لذلك ، أو بما يخرج عن نطاق مشروعات الخطة ، ما لم يستدع تعديل الخطة وبالتالي تعديل مكونات برامجها الزمنية " .

كما تنص المادة (٩) على ما يلي : " يعرض مشروع الخطة السنوية بعد اقراره من المجلس الأعلى للتخطيط مع مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الوزراء لاعتماده تمهيداً لإحالاته إلى مجلس الأمة قبل بداية السنة المالية بشهرين على الأقل وتصدر بقانون " .

وأيضاً يوجد أسباب موضوعية تربط الخطة والموازنة العامة للدولة ، حيث تعتبر الميزانية العامة للدولة أحد المكونات الرئيسية في الخطة ، وتقوم وزارة التخطيط بإعداد الباب الرابع في الميزانية (للمشاريع الإنشائية والصيانة والاستثمارات العامة) ، وهناك صلة وثيقة بين التخطيط والميزانية في تحديد الإنفاق الجاري الذي يتضمن الباب الأول (للمرتبات) والباب الثاني (للمستلزمات السلعية والخدمات) والباب الخامس (للمصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) ، وتحديد الإنفاق الاستثماري والذي يتضمن الباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) والباب الرابع للمشاريع (الإنشائية والصيانة والاستثمارات العامة) .

وكذلك يجب التنسيق بين الخطة والموازنة لوجود تداخل موضوعي بين عمليات إعداد الخطة والموازنة ، وكذلك في عمليات التنفيذ والرقابة حيث تكمل تقارير متابعة الخطة الحسابات الختامية للميزانيات وبذلك تكتمل الصورة أمام مجلس الأمة ويسهل تقييم الأداء الحكومي على أسس موضوعية .

لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون بإضافة الاختصاصات الواردة بقانون التخطيط الاقتصادي والاجتماعي إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي مع تسميتها لجنة الخط والموازنة .